

قياس أثر تقلبات الأسعار العالمية على فجوة الغذاء في الجزائر،
باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)
خلال الفترة (من 2000 الى غاية 2021)

Measuring the impact of global price fluctuations on the food gap in Algeria ,Using the
Distributed Time Gap Autoregression Model (ARDL)- During the period
(From 2000 to 2021)

(د. فالحة قطاب)*

مخبر العولمة و انعكاسها على اقتصاديات دول الشمال الافريقي ، جامعة الشلف (الجزائر)

f.guettab@univ-chlef.dz

تاريخ القبول: 2023/03/03

تاريخ الاستلام: 2023/01/10

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى رصد المشكلة الغذائية وحجم تطور الفجوة الغذائية في الجزائر في ظل التقلبات والصدمات التي شهدتها الأسواق العالمية، ودراسة طبيعة العلاقة بين المتغير التابع الفجوة الغذائية ومختلف المتغيرات المفسرة المتعلقة أساسا بالأسعار العالمية، وذلك باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وبالإعتماد على البرنامج الإحصائي "Eviews 12".
توصلنا الى وجود أثر معنوي وعلاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع، كما أظهر نموذج تصحيح الخطأ انحراف في الأجل القصير يمكن تصحيحه خلال وحدة زمنية للعودة الى التوازن في الأجل الطويل.
الكلمات المفتاحية: الفجوة الغذائية، تقلبات الأسعار العالمية، الجزائر، نموذج ARDL.

تصنيف Q1، O02، JEL

Abstract:

This research paper aims to monitor the food problem and the magnitude of the evolution of the food gap in Algeria in light of the fluctuations and shocks witnessed by the global markets, and to study the nature of the relationship between the food gap dependent variable and the various explanatory variables related mainly to world prices, using the distributed slowing autoregression model (ARDL) and relying on the statistical program "12 Eviews".

We found a significant effect and a long-term relationship that goes from the explanatory variables to the dependent variable, and the error correction model showed a short-term deviation that can be corrected within a unit of time to return to equilibrium in the long term.

Key words: Food gap, Global price fluctuations, Algeria, ARDL model.

Jel Classification Codes: O02 ,Q1

I. تمهيد:

تعتبر المشكلة الغذائية في الجزائر الشغل الشاغل لمختلف الحكومات المتعاقبة منذ الإستقلال، ومع تزايد الطلب الوطني على الغذاء بمعدل أسرع من زيادة المعروض منه عاما بعد آخر، زاد تفاقم مشكلة الغذاء في الجزائر، ذلك أن إتساع الهوة بين المطلوب والمعروض من المحاصيل الزراعية والمنتجات الفلاحية يدور في فلك عدم مواكبة الجهاز الإنتاجي الزراعي لمتطلبات وإحتياجات السكان المتزايدة من الغذاء، وهذا ما دفع بالسلطات في البلد الى اللجوء وبشكل كبير الى الأسواق الدولية للغذاء لسد إحتياجاتها منه، وهو ما جعلها عرضة للتأثر وبصورة مباشرة بالصدمات والتقلبات في الأسعار الدولية للغذاء.

الإشكالية: سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير تقلبات الأسعار العالمية للغذاء على حجم الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000-

2021)؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية تمت صياغة الفرضيات التالية:

1- تؤثر التقلبات في الأسعار الدولية للغذاء بشكل إيجابي على تطور حجم الفجوة الغذائية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

2- إن إستمرار إعتتماد الجزائر على السوق الدولية لتلبية الطلب المحلي المتزايد في ظل معدل النمو السكاني المتزايد الى إتساع حجم الفجوة الغذائية.

3- يؤدي زيادة الإنتاج الفلاحي الى تقليص حجم الفجوة الغذائية في الجزائر.

4- يؤدي التطور الإيجابي لأسعار النفط ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي إلى توسع الفجوة الغذائية.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع هذه الدراسة أهمية بالغة لأنه يتعلق بأحد أهم القطاعات التي بدونها تتوقف الحياة، ففي الجزائر تشكل الفلاحة وتحقيق هدف الأمن الغذائي أهمية كبيرة، خاصة في ظل السيادة شبه المطلقة لقطاع المحروقات والعجز الذي أظهره القطاع الفلاحي عن مسايرة التوسع في الإستهلاك والزيادة المطردة في عدد السكان، خاصة في ظل أوضاع دولية تنسم بعدم الإستقرار.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على حالة تقلبات وعدم الإستقرار في الأسواق العالمية للغذاء والتي تؤثر بصورة مباشرة على فواتير الإستيراد للدول التي تعاني من العجز الغذائي، وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري، وفي ظل قصور الإنتاج لتلبية الطلب المحلي يؤدي ذلك الى صدمات عنيفة على مستوى الفجوة الغذائية للبلد.

حدود الدراسة:

-الحدود المكانية: تقتصر حدود الدراسة المكانية على الإقتصاد الجزائري، وذلك بهدف معرفة وتحديد مدى تأثير التقلبات في الأسعار الدولية على وضع الفجوة الغذائية خلال فترة الدراسة.

-الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية 2021.

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات التي تم صياغتها، فإننا سنعتمد على المنهجين الوصفي والتحليلي و إستعراض المؤشرات الإحصائية ذات الصلة بالموضوع، وكذا المنهج الإستقرائي، عن طريق إستعمال الأدوات الإحصائية لإستقراء المعطيات كما اعتمدنا على الأسلوب الاحصائي القياسي (بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي "Eviews 12"، وإستنادا الى نتائج التقدير القياسي لنموذج (RDAL) لتبيان الأثر والعلاقة بين تقلبات الأسعار العالمية وحجم الفجوة الغذائية. يجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

أولا: الإطار النظري للدراسة:

1. مفهوم الفجوة الغذائية وبعض المفاهيم اللصيقة بها:

1.1 الفجوة الغذائية: تعبر الفجوة الغذائية عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الإستهلاك على المستوى الوطني، وتقاس الفجوة الغذائية بمقدار الفرق بين إجمالي الإحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة وبين إجمالي المنتج منها (عيد، 1991، صفحة 121) وكلما إزداد الفرق دل ذلك على عدم قدرة الإقتصاد الوطني على الوفاء بإحتياجات مواطنيه من الغذاء، وتلجأ الدول لسد هذه الفجوة عن طريق الإستيراد.

2.1 العجز الغذائي: يحدث العجز الغذائي عندما يتراجع الإنتاج الغذائي المحلي داخل بلد ما، وتقوم الحكومات بتوفير النقص من الغذاء عن طريق إستيراد ما ندر منه لتلبية الطلب المحلي وسد حاجيات المواطنين (الموسوي، 2013، صفحة 25)، وقد حدث ذلك مرارا وطوال سنوات متتالية خاصة في الأزمئة الأخيرة، كان السبب الأكبر فيها هو تراجع كميات الأمطار المتساقطة.

3.1 الفجوة التغذوية: تعبر عن متوسط ما يحصل عليه الفرد في اليوم من السرعات الحرارية مقارنة مع نصيب الفرد اليومي من المتطلبات الأساسية من السرعات الحرارية التي أقرتها المعايير الدولية، لذلك فان الفجوة التغذوية تهتم بمستوى الغذاء كما ونوعا، وعلى ذلك فان أهم المؤشرات المستخدمة في قياسها هي مؤشرات كمية ونوعية. (الموسوي، 2013، صفحة 31).

4.1 المؤشر العالمي لأسعار الغذاء: يتألف من معدل مؤشرات أسعار خمس مجموعات من السلع (هي مجموعة الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان، والزيوت والسكر)، ويحسب باستخدام معدل نسب تصدير كل مجموعة للفترة 2014-2016، ويدخل في المؤشر العام ما مجموعه 95 عرضا للأسعار من قبل المختصين بالسلع لدى منظمة الأغذية والزراعة على أنها تمثل الأسعار الدولية للسلع الغذائية (المخادمي، 2009، صفحة 216).
ويعتبر كل مؤشر فرعي معدل محسوب للأسعار ذات الصلة بالسلع المدخلة في المجموعة، حيث يتألف سعر الفترة الأساس من معدلات السنوات 2014-2016.

2. أسباب تطور الفجوة الغذائية في الإقتصاد:

إن قيمة الفجوة الغذائية هي معبر واضح عن الإختلال في تركيبة السوق الغذائية في أي بلد، هذا الإختلال الناجم عن زيادة حجم الطلب الغذائي على حجم العرض المحلي منه خلال فترة زمنية معينة، الأمر الذي يدفع هذا البلد إلى الإستيراد من الخارج لتلبية إحتياجات مواطنيه الغذائية، وبالتالي تحويل جزء من مدخرات وقدرات هذا البلد لتمويل إستيراده للغذاء، هذه المدخرات التي كان من الممكن أن توظف في قطاعات إنتاجية أخرى تزيد عملية النمو الاقتصادي لهذا البلد.

ويمكن تحديد العوامل التي تؤدي الى زيادة الطلب أو تباطؤ الإنتاج فيما يلي: (جعفري، 24-25 ماي 2017)

-إرتفاع معدلات النمو السكاني.

-التحسن في مستويات دخول الأفراد.

-الإعتماد على الزراعة المطرية والظروف المناخية.

-النمط الغذائي المعتمد على الحبوب باعتبارها سلع رئيسية بالنسبة للمستهلك.

-التوزيع غير المتكافئ للموارد الزراعية.

-تدني الإنتاجية الزراعية وفشل سياسات التنمية الفلاحية في الغالب في تحقيق الأهداف المسطرة.

3. آثار الفجوة الغذائية على الإقتصاد:

لا شك أن للفجوة الغذائية إنعكاسات متعددة على إقتصاديات الدول التي تعتمد على الأسواق العالمية

لتوفير إحتياجات مواطنيها من الغذاء، سواء كانت هذه الإنعكاسات إقتصادية أو إجتماعية.

1.3 الآثار الإقتصادية:

إن تزايد الواردات الغذائية مقارنة بإجمالي الواردات يلقي عبئا سنويا كبيرا على ميزان المدفوعات، الأمر

الذي يعرقل مسار التنمية، فإستخدام حصيلة النقد الأجنبي المحدودة في الإستيراد الغذائي يكون على حساب تمويل الواردات من السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج، كذلك فإن إخفاق الدولة في توفير القدر المطلوب

من الغذاء من الإنتاج المحلي من السلع الغذائية يؤدي بالضرورة الى إرتفاع أسعار السلع الغذائية (بوشريط، 2020، صفحة 102).

ويترتب على إرتفاع المستوى العام للأسعار مع وجود عجز في العرض من الغذاء والتزايد المستمر في الطلب الناتج أساسا عن النمو المتسارع في عدد السكان، إلى وجود التضخم وما لذلك من آثار سلبية على الإقتصاد الكلي للبلد.

2.3 الأثار الإجتماعية والسياسية:

إن من آثار وجود فجوة غذائية بين الإنتاج المحلي والطلب المحلي على الغذاء هو إرتفاع أسعار المواد الغذائية المتاحة للإستهلاك في البلد، وأن إرتفاع أسعار المواد الغذائية يؤثر على عدالة توزيع الغذاء وكفايته كسلع ضرورية لابد من توافرها لجمعية طبقات المجتمع (FAO، 2008).

وهو مشكلة إقتصادية وإجتماعية في آن واحد، فإرتفاع أسعار الغذاء يؤثر على القدرة الشرائية للطبقات الفقيرة والأسر ذات الدخل المنخفض والمحدود، ولا شك أن عدم حصول تلك الفئات والتي تشكل القاعدة العريضة من مكونات المجتمع، على القدر المناسب من الغذاء يؤدي الى عدم استقرار إجتماعي بين الطبقات كما يؤثر على الحالة الصحية والكفاءة الإنتاجية للمواطنين، ومن هنا ينشأ ما يسمى بالفجوة التغذوية وما لهذا من إنعكاسات على القدرة الإنتاجية للفرد.

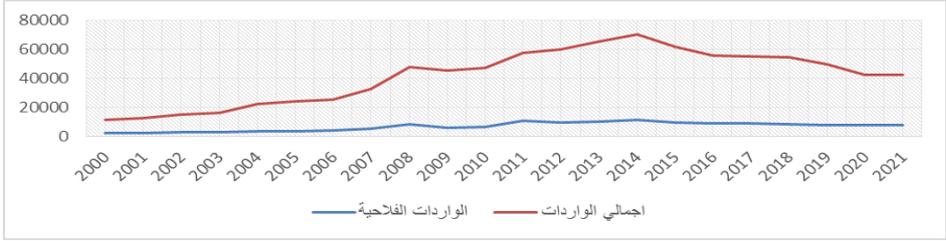
ثانيا: تحليل تطور الفجوة الغذائية في الجزائر وعلاقتها بتقلبات الأسعار العالمية:

نظرا للطلب المتزايد على الغذاء محليا بسبب النمو السكاني المتسارع وتغير النمط الإستهلاكي للفرد الجزائري خلال السنوات الأخيرة من جهة، وقصور الإنتاج الزراعي المحلي على تلبية الحاجات الإستهلاكية، وتوافر إحتياجات للنقد الأجنبي ناتج عن إرتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية من جهة أخرى، دفعت السلطات العامة في البلد الى اللجوء للواردات الغذائية لسد الفجوة بين الإنتاج المحلي من الغذاء والطلب عليه، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع كبير ومستمر في حجم الواردات الغذائية من حيث الكمية والقيمة وتوسعت دائرة الاستيراد.

1. واردات الجزائر من الغذاء:

عرفت قيمة واردات المواد الغذائية في الجزائر تطورا كبيرا ومستمرًا سواء من حيث القيمة المطلقة أو من حيث أهميتها النسبية لمجمل قيمة الواردات السلعية الجزائرية، فقد إرتفعت واردات الجزائر من الغذاء بالأسعار الجارية من حوالي 2356 مليون دولار في عام 2000 الى نحو 8510 مليون دولار عام 2008، بينما عرفت إنخفاضًا خلال سنتي 2009 و2010 حين بلغت نحو 6465 مليون دولار و6747 مليون دولار على التوالي، إلا أنها عرفت بعدها إرتفاعا مستمرا حين بلغت أقصاها سنة 2014 بنحو 11880 مليون دولار، لتعاود الإنخفاض خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغت أذناها سنة 2021 بنحو 8087.7 مليون دولار، والشكل التالي يوضح تطور قيمة إجمالي الواردات من المواد الفلاحية ومنتجات الصيد البحري خلال الفترة (2000-2021).

الشكل (01): تطور قيمة الواردات الفلاحية وإجمالي الواردات السلعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، الوحدة: مليون دولار



المصدر: من اعداد الباحثة، اعتمادا على احصائيات مركز التجارة الدولية على الموقع:

<https://www.trademap.org/Country> (تاريخ الاطلاع: 11/ 2022)

فمن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة الواردات قد زادت بنحو 55% خلال الفترة (2000-2021)، الأمر الذي يشكل عبئا كبيرا على مالية الدولة، خاصة في ظل تراجع مداخيل البلد من المحروقات مما يعرضها لخطر إنعدام الأمن الغذائي، كما أن الإرتفاع في قيمة واردات المواد الغذائية يرجع أيضا إلى زيادة الكميات المستوردة من المحاصيل الزراعية والمنتجات الغذائية، خاصة جملة الحبوب والبقوليات والسكر والزيوت ومنتجات الألبان واللحوم، وإرتفاع أسعارها في الأسواق الدولية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإنخفاض المستمر لقيمة الدينار الوطني الجزائري يساهم في زيادة وزن هذه الواردات في الحسابات المالية للدولة، وشكلت الواردات الزراعية (بما في ذلك قطاع الصيد البحري) كمتوسط للفترة (2000-2021) نسبة 20% من إجمالي واردات الجزائر بما يعادل 9.4 مليار دولار.

الشكل رقم (02): تطور نصيب الواردات الفلاحية الى إجمالي الواردات السلعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات مركز التجارة الدولية على الموقع

<https://www.trademap.org/Country> (تاريخ الاطلاع: 15/ 11/ 2022)

وإنتقلت الأهمية النسبية لقيمة الواردات من المواد الغذائية الى إجمالي الواردات السلعية في الجزائر من 25% عام 2000 الى 19,25% في عام 2019، دلالة على جهود الدولة المبذولة في مجال دعم الإنتاج الفلاحي المحلي وفي مجال السياسة التجارية الخارجية، ومن خلال الإجراءات التي اتخذتها السلطات الحكومية بهدف

تقليص فاتورة الواردات وتشجيع الصادرات خاصة بعد الأزمة المالية التي أصابت البلد في السنوات الأخيرة بعد تراجع مداخيل الدولة من النقد الأجنبي.

ويمكن تحديد مناطق التوزيع الجغرافي للواردات السلعية الزراعية نحو الجزائر كما يلي (الدولية، 2022):
-الإتحاد الأوروبي: تقدر صادرات الإتحاد الأوروبي للجزائر بنحو 2.913 مليار دولار خلال سنة 2019، ولا يزال الإتحاد الأوروبي أكبر مورد للجزائر للمنتجات الزراعية، إلا أن وزنها في الواردات الزراعية الجزائرية إنخفض من 52% في عام 2001 إلى 39% في 2010 و31% في 2019.

-الأرجنتين: تقدر صادرات الأرجنتين للجزائر بنحو 1.5 مليار دولار، وبذلك تؤكد على مكانتها كثاني أكبر مورد للمنتجات الزراعية للجزائر (16% من حصتها في السوق في عام 2019)، وقد زادت مبيعاتها، ولا سيما الحبوب وبذور فول الصويا، بشكل ملحوظ منذ عام 2011، كما تزود البرازيل الجزائر بالسكر بشكل رئيسي، وتمثل 14% من الواردات الجزائرية خلال سنة 2019، وقد زادت صادراتها إلى السوق الجزائرية بشكل حاد في عام 2010، ووصلت الآن إلى نحو 1.3 مليار دولار.

-بقية الدول الممونة للسوق المحلي: زادت الواردات الجزائرية من نيوزيلندا (منتجات الألبان) وكندا (اللحوم والمشروبات) أيضاً منذ عام 2001، حيث بلغت نحو 540 مليون دولار و505 ملايين دولار على التوالي في عام 2019.

وتتركز واردات الجزائر في المجموعات الغذائية الأساسية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (01): نصيب الواردات من المجموعات الغذائية في إجمالي الواردات الفلاحية عام 2019

الواردات حسب المواد الفلاحية الرئيسية	القيمة (مليون دولار)	نسبة مئوية (%)
الحبوب	2477.81	30.69%
الحليب	1122.34	13.90%
السكر (الخام والمكرر)	676.15	8.37%
الخضر	271.18	3.35%
الزيوت	787.36	9.75%
أعلاف الحيوانات	524.23	6.49%
البن والشاي والتوابل	290.67	3.6%
الفواكه	212.17	2.62%
اللحوم	203.52	2.52%
منتجات أخرى	1506.84	18.66%
اجمالي الواردات الفلاحية	8072.27	100%

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات مركز التجارة الدولية على الموقع

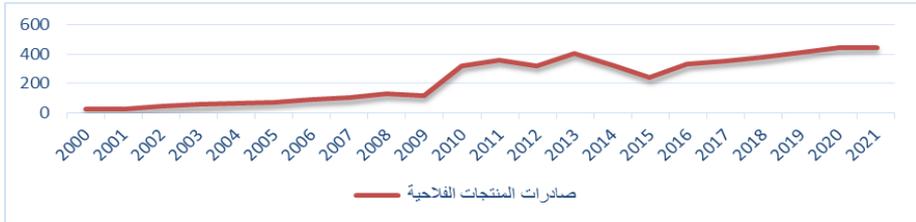
(تاريخ الاطلاع: 15/11/2022) <https://www.trademap.org/Country>

نلاحظ من خلال الجدول أن الواردات من مجموعة الحبوب تستحوذ على ما نسبته 30.69% (ما يعادل 2477.81 مليون دولار) من إجمالي الواردات الفلاحية في الجزائر خلال سنة 2019، تليها واردات الحليب ومنتجاته بنسبة 13.90% (1122.34 مليون دولار)، وفي المرتبة الثالثة تأتي واردات الزيوت والحبوب الزيتية بنسبة 9.75% (787.36 مليون دولار)، ثم تليها مجموعة السكر ومنتجاته بنسبة 8.37% (ما يعادل 676.15 مليون دولار)، وذلك راجع إلى ميل فئة واسعة من السكان في الجزائر، إلى استهلاك الحبوب بأنواعها والألبان ومنتجاتها، وفي ظل عدم كفاية المنتج محليا للوفاء بإحتياجات المستهلكين (خاصة وأن هذه المحاصيل والمنتجات تحض بدعم كبير من طرف الحكومة)، الأمر الذي يفسر إرتباط الإمدادات الغذائية في الجزائر بشكل متزايد على الواردات (فخلال نصف قرن، إرتفعت حصة الواردات في تكوين الحصص التموينية من 38% إلى 68%)، هذا المؤشر يكشف مدى تبعية وضعف الجزائر في مجال الغذاء.

2. تطور إجمالي الصادرات الفلاحية الجزائرية:

تتميز صادرات الجزائر من المحاصيل الزراعية بما فيها المنتجات الفلاحية بالإنخفاض المتواصل سواء من حيث القيمة أو الكمية، وكذا الأهمية النسبية لإجمالي الصادرات السلعية، ومن خلال تتبع تطور الصادرات الزراعية الجزائرية، نلاحظ أنها ارتفعت بشكل حاد في عام 2010 إلى نحو 319 مليون دولار مقارنة بعام 2000 أين بلغت نحو 23.5 مليون دولار، وبلغت ذروتها عام 2021 بنحو 446.17 مليون دولار، لكنها لا تزال ضعيفة نسبيا مقارنة بالصادرات الزراعية لدول الجوار كتونس والمغرب التي بلغت صادراتهما الزراعية عام 2020 نحو (1531 مليون دولار) و (5566 مليون دولار) على الترتيب (الزراعية، 2019).

الشكل (03): تطور الصادرات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) (مليون دولار)



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات مركز التجارة الدولية على الموقع (تاريخ الاطلاع:

<https://www.trademap.org/Country> (2022/11/15)

وخلال الفترة (2000-2021) لم تتجاوز الصادرات الزراعية نسبة 2% من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية بحيث لم تتجاوز 446.17 مليون دولار في أعلى قيمة لها سجلت سنة 2021، ونتيجة لإنخفاض مداخيل الجزائر من صادرات النفط منذ عام 2015، عملت الجزائر على تنوع تجارتها الخارجية بإتباع سياسات خاصة تتوافق والظروف التي تمر بها، سواء في مجال التجارة الخارجية أو من خلال تفعيل برامج التنمية الفلاحية المعتمدة خلال هذه الفترة.

ويعتبر الإتحاد الأوروبي وكندا وموريتانيا والأردن وتركيا ولبنان وليبيا (مركز التجارة العالمي، 2022)، أهم

زبائن الجزائر في مجال الصادرات الزراعية نحو الأسواق الدولية.

الجدول(02): الصادرات الزراعية الجزائرية حسب المنتج سنة 2019 (1000 دولار ، نسبة مئوية)

القيمة (ألف دولار)	حصة صادرات المنتج الى اجمالي الصادرات الزراعية	
5.688	1.39	جملة الخضر
111.381	27.30	جملة الفاكهة بما فيها التمور
187.603	45.99	السكر(مكرر)
13.788	3.38	جملة الزيوت والشحوم
30.194	7.40	الأسمك
6.882	1.68	الألبان ومنتجاتها
7.431	1.82	المشروبات و السوائل الكحولية
13.687	3.35	كاكاو ومستحضراته
31.364	7.69	صادرات فلاحية أخرى
407.860	100	اجمالي الصادرات الزراعية

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات مركز التجارة الدولية على الموقع

تاريخ الاطلاع: 2022 /11/15 /Country <https://www.trademap.org/>

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات من السكر (المكرر) تستحوذ على ما نسبته 45.99% (ما يعادل 187.603 ألف دولار) من إجمالي الصادرات الفلاحية في الجزائر خلال سنة 2019، تلتها صادرات جملة الفاكهة بما فيها التمور بنسبة 27.30% (ما يعادل 111.381 ألف دولار)، وفي المرتبة الثالثة تأتي صادرات الأسماك بنسبة 7.40% (30.194 ألف دولار)، وتبقى صادرات الجزائر من الغذاء ضعيفة جدا ولم تتجاوز مساهمتها في إجمالي الصادرات (1%) وذلك راجع لعدم إنتاجية الجهاز الإنتاجي الزراعي وعدم مواكبته للطلب المحلي فضلا عن الطلب الأجنبي، كما أنه لا توجد رؤى واضحة وإرادة للإنتاج بغرض التصدير، فالوفرة من المنتج المحلي موجه أساسا لتغطية حاجات المستهلك المحلي.

3. تحليل الفجوة الغذائية في الجزائر:

بالرجوع إلى البيانات الإحصائية حول الإنتاج والواردات والصادرات من الغذاء والمحاصيل الزراعية في الجزائر، يتضح أن درجة التبعية الغذائية كبيرة، نتيجة النمو الضعيف جدا لقيمة وحجم الصادرات الفلاحية مقارنة بالنمو في قيمة وحجم الواردات الفلاحية، بالرغم من التزايد الملحوظ على مستوى الوفرة الغذائية محليا والتي ترجمت بالنمو الإيجابي والملمحوظ في إجمالي الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).

1.3 تطور الفجوة الغذائية الكلية في الجزائر:

بلغ معدل نمو حجم الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) نحو 51%، حيث عرفت الفجوة الغذائية في الجزائر انخفاضا طفيفا في حجمها خلال سنة 2000 بنحو 2326.0 مليون دولار مقارنة بعام 1999 أين بلغت نحو 2508.3 مليون دولار، لتعرف بعدها منحا تصاعديا مع تسجيل بعض التذبذبات بين الإرتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى، كما عرفت الفجوة الغذائية مستوى نمو قياسي خلال السنوات 2008،

2011، 2014، حيث سجلت نحو 8382.517، 10478.182، 11554.043 مليون دولار على التوالي، لتعرف خلال السنوات الأخيرة تراجعاً ملحوظاً، حين بلغت أدنى قيمة لها عام 2021 بنحو 7641.53 مليون دولار.

الشكل (05): تطور الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على التقرير السنوي لوزارة التجارة

2.3 علاقة تقلبات الأسعار العالمية بتطور الفجوة الغذائية في الجزائر:

يعود سبب تقلبات حجم الفجوة الغذائية إلى مجموعة من الظروف والأسباب نذكرها فيما يلي:

1.2.3 الأزمة المالية العالمية لسنة 2008: توسعت قيمة الفجوة الغذائية في الجزائر خلال سنوات 2006، 2007 وزادت حدتها خلال سنة 2008، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية، وارتفعت بذلك تكاليف إنتاج السلع والخدمات، الأمر الذي أثر سلباً على مدخرات البلد من النقد الأجنبي بسبب زيادة الإنفاق على إستيراد الغذاء في ظل قصور الإنتاج المحلي عن مواكبة متطلبات الطلب الوطني على الغذاء.

1.2.3 إرتفاع أسعار بعض المنتجات الواسعة الإستهلاك في الجزائر: نتيجة للإختلالات التي عرفتها السوق الوطنية الجزائرية في مجال بعض المواد الغذائية ذات الإستهلاك الواسع، نجم عنها ندرة بعض هذه المواد وتذبذبات تموين السوق، مثلما كان الحال بالنسبة لمادة حليب الأكياس والزيت والسكر، متجاوزة بذلك القدرة الشرائية للمواطن، حيث أدت هذه الإختلالات إلى إحداث نوع من الاضطرابات الاجتماعية.

وإذا قارنا مستوى أسعار هذه المواد في السوق الداخلية بأسعارها في الأسواق العالمية لنفس الفترة، نجد أن ارتفاع هذه المواد في السوق الوطني كان بوتيرة أكبر من تطوره في السوق العالمية، وبالتالي فإن الارتفاع المفاجئ للأسعار على مستوى السوق الداخلية يعود لأسباب أخرى غير أسعارها الدولية، أهمها حالة الإحتكار التي تعرفها التجارة الخارجية لهذه المواد وعدم تنظيم السوق الوطني في ظل الأوضاع الإحتكارية التي تعرفها تجارة غالبية المواد الغذائية الواسعة الإستهلاك في السوق الوطني.

3.2.3 البحبوحة المالية الناتجة عن الأرقام القياسية التي سجلتها أسعار المحروقات سنة 2014: على الرغم من الجهود التي بُذلت من أجل إعادة توزيع الموارد المتوفرة لفائدة النمو الزراعي من خلال مختلف برامج التنمية الفلاحية المتعاقبة، إلا أن الإنتاج المحلي لم يواكب نمو الطلب على الغذاء بسبب الطفرة في النمو السكاني وتغير عادات الإستهلاك للمواطنين وميل شريحة كبيرة منهم إلى الرفاهية في طريقة الإستهلاك، الأمر الذي جعل الجزائر تعوض الفرق بين المتاح للإستهلاك من الإنتاج الوطني وإجمالي الطلب المحلي من الغذاء باللجوء إلى الواردات، الأمر الذي نتج عنه إتساع في قيمة الفجوة الغذائية، هذا من جهة ومن جهة أخرى، شجعت الأوضاع

المالية الميسورة للبلد (نتيجة ارتفاع مداخيل البلد من النقد الأجنبي) الرفاهية واللجوء الى الاستيراد للامدروس والعشوائي.

4.2.3 إنبهار أسعار النفط بداية من سنة 2015: عرفت قيمة الفجوة الغذائية تراجعاً ملحوظاً نتيجة السياسة التقشفية المتبعة من طرف الجزائر خلال السنوات الأخيرة بسبب تراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وتراجع موجودات الدولة من احتياطات النقد الأجنبية، حيث قامت الجزائر بتحديد قائمة المواد الغذائية الممنوع استيرادها بهدف التقليل من فاتورة الواردات كما قامت بوضع تخفيضات جمركية وضريبية على الصادرات من المنتجات المحلية بغية تشجيع الصادرات، وهذا ما يفسر الإنخفاض المستمر في قيمة الفجوة الغذائية الى نحو 7.6 مليار دولار عام 2021 بعدما سجلت مستوى قياسي عام 2014 بنحو 11.5 مليار دولار.

II. الطرق والأدوات (النمذجة القياسية): لأثر تقلبات الأسعار العالمية على الفجوة الغذائية في الجزائر:

نحاول من خلال هذا المحور نمذجة العلاقة بين مختلف المتغيرات المستقلة المؤثرة على الفجوة الغذائية خاصة تقلبات الأسعار العالمية مع المتغير التابع الفجوة الغذائية، باستخدام بيانات فصلية خلال الفترة (2000-2021)، تم الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة من مصادر دولية (من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي، وقاعدة بيانات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة "الفاو") وأخرى وطنية (إحصائيات مديرية الجمارك الجزائرية، ووزارة المالية الجزائرية)، وذلك باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) و بالإعتماد على البرنامج الإحصائي "Eviews 12".

1. تحديد متغيرات الدراسة:

من خلال دراستنا هذه حاولنا حصر أهم المؤشرات التي لها علاقة بأداء السلوك الإقتصادي للظاهرة محل الدراسة، سواء ما تعلق بالمتغير التابع (الفجوة الغذائية)، أو المتغيرات المستقلة (اجمالي عدد السكان، الناتج الزراعي الإجمالي، مؤشر أسعار الغذاء، نصيب الفرد من الناتج، أسعار النفط العالمي)، وإستناداً على مختلف الدراسات السابقة التي أشارت لموضوع تقلبات الأسعار العالمية وعلاقتها بالفجوة الغذائية، ومراعاة لخصوصية الإقتصاد الجزائري وكذا إلى مدى توافر البيانات الإحصائية، لذلك فإن الدراسة إقتصرت على إختبار تأثير هذه المجموعة من المتغيرات الأساسية دون غيرها، ذلك أنه يصعب عملياً حصر كل المتغيرات الإقتصادية وغير الإقتصادية المؤثرة على تطور الفجوة الغذائية في الجزائر، والجدول التالي يوضح ترميز متغيرات الدراسة كما يلي:

الجدول (03): ترميز متغيرات النموذج

النوع	الترميز	المتغيرات باللغة الأجنبية	المتغيرات باللغة العربية	
تابع	LA	L'écart alimentaire	الفجوة الغذائية	01
مفسر	PAB	Production agricole brute	الناتج الزراعي الإجمالي	02
مفسر	PMP	Production par habitant brute	نصيب الفرد من الناتج الخام	03
مفسر	PT	Population total	اجمالي عدد السكان	04

مفسر	IMP	Indice mondial des prix alimentaires	مؤشر أسعار العالمي للغذاء	05
مفسر	PAH	Prix mondiaux du pétrole	أسعار النفط العالمي	06

المصدر: من إعداد الباحثة.

2. تحليل دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية:

نقوم بتحديد مدى إستقرار بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج وعند أي مستوى يتحقق لها هذا الاستقرار، بهدف التأكد من أنها ليست متكاملة من الدرجة الثانية أو أكثر، كما نقوم بتحديد الصورة العامة لمعادلة نموذج ARDL في حالة دراستنا هذه.

1.2 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج:

لدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات نستخدم اختبارين هما كل من اختبار ديكي فولر

الموسع ADF و فيليب بيرون PP، وكانت النتائج كتالي وذلك بعد ما تحويل البيانات الصيغة اللوغارتمية:

الجدول (04): نتائج كل من اختبارات جذر الوحدة ADF و PP

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
ALLevel	LOG(LA)	LOG(PAB)	LOG(PAH)	LOG(PMP)	LOG(PT)	LOG(MPA)
With Constant	t-Statistic -2.1001 Prob. 0.0327	t-Statistic -2.6729 Prob. 0.0070	t-Statistic -1.9770 Prob. 0.0551	t-Statistic -1.7452 Prob. 0.0820	t-Statistic 1.6315 Prob. 0.9994	t-Statistic -1.5892 Prob. 0.0574
With Constant & Trend	t-Statistic -0.9917 Prob. 0.9989	t-Statistic -0.1989 Prob. 0.8471	t-Statistic -0.9949 Prob. 0.326	t-Statistic -1.7356 Prob. 0.079	t-Statistic -3.9025 Prob. 0.0004	t-Statistic -1.5541 Prob. 0.0544
Without Constant & Trend	t-Statistic 1.9439 Prob. 0.0521	t-Statistic 3.000 Prob. 0.9998	t-Statistic 0.069 Prob. 0.9174	t-Statistic 0.5846 Prob. 0.5521	t-Statistic 12.0082 Prob. 1.0000	t-Statistic 1.8953 Prob. 0.0374
A/ElectDifferences						
With Constant	t-Statistic -6.6276 Prob. 0.0000	t-Statistic -7.9860 Prob. 0.0000	t-Statistic -6.5408 Prob. 0.0000	t-Statistic -6.4151 Prob. 0.0000	t-Statistic -19.0088 Prob. 0.0000	t-Statistic -6.5970 Prob. 0.0000
With Constant & Trend	t-Statistic -8.1818 Prob. 0.0000	t-Statistic -9.9873 Prob. 0.0000	t-Statistic -7.1565 Prob. 0.0000	t-Statistic -6.3835 Prob. 0.0000	t-Statistic -34.4268 Prob. 0.0000	t-Statistic -6.6990 Prob. 0.0000
Without Constant & Trend	t-Statistic -6.4031 Prob. 0.0000	t-Statistic -6.5475 Prob. 0.0000	t-Statistic -6.4190 Prob. 0.0000	t-Statistic -6.4031 Prob. 0.0000	t-Statistic -7.1369 Prob. 0.0000	t-Statistic -6.4031 Prob. 0.0000
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)						
ALLevel	LOG(LA)	LOG(PAB)	LOG(PAH)	LOG(PMP)	LOG(PT)	LOG(MPA)
With Constant	t-Statistic -1.9892 Prob. 0.0298	t-Statistic -2.2288 Prob. 0.0293	t-Statistic -1.9779 Prob. 0.0551	t-Statistic -1.7452 Prob. 0.0820	t-Statistic -3.9431 Prob. 0.0004	t-Statistic -1.5892 Prob. 0.0574
With Constant & Trend	t-Statistic -1.064 Prob. 0.8985	t-Statistic -0.1000 Prob. 0.9992	t-Statistic -1.0186 Prob. 0.3096	t-Statistic -1.092 Prob. 0.2700	t-Statistic -1.0201 Prob. 0.3077	t-Statistic -1.5570 Prob. 0.0544
Without Constant & Trend	t-Statistic 1.9439 Prob. 0.0521	t-Statistic 3.000 Prob. 0.9998	t-Statistic 0.069 Prob. 0.9174	t-Statistic 0.5846 Prob. 0.5521	t-Statistic 12.0082 Prob. 1.0000	t-Statistic 1.8953 Prob. 0.0374
A/ElectDifferences						
With Constant	t-Statistic -6.6184 Prob. 0.0000	t-Statistic -8.0177 Prob. 0.0000	t-Statistic -6.4190 Prob. 0.0000	t-Statistic -6.4151 Prob. 0.0000	t-Statistic -19.0201 Prob. 0.0000	t-Statistic -6.5970 Prob. 0.0000
With Constant & Trend	t-Statistic -7.2707 Prob. 0.0000	t-Statistic -4.0599 Prob. 0.0142	t-Statistic -7.0819 Prob. 0.0000	t-Statistic -6.3838 Prob. 0.0000	t-Statistic -19.997 Prob. 0.0000	t-Statistic -6.6001 Prob. 0.0000
Without Constant & Trend	t-Statistic -6.4031 Prob. 0.0000	t-Statistic -2.7307 Prob. 0.0005	t-Statistic -6.4031 Prob. 0.0000	t-Statistic -6.4031 Prob. 0.0000	t-Statistic -2.3885 Prob. 0.0185	t-Statistic -6.4031 Prob. 0.0000

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%, and (no) Not Significant

MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin Almosabeh
College of Business and Economics
Qadisiyah University-Iraq

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج 12 eviews

حيث ظهرت القيم المحسوبة لإحصائيات ستودنت في السطر الأول في الخانات الموافقة لمتغيرات الدراسة، في حين تشير القيم المظللة إلى القيم الحرجة (الجدولية) الوافية لنماذج ADF و PP وهي نفس القيم لكل متغيرات الدراسة، أما القيم الموجودة بين قوسين فتدل على الإحتمال الحرج.

كما كشفت نتائج إختبارات جذر الوحدة باستخدام كل من إختبار ADF و PP ان السلاسل تحتوى على

جذر الوحدة عند المستوى ومنه فالسلاسل غير مستقرة خلال الفترة 1990-2021 عند المستوى، حيث كانت القيم المطلقة للإحصائيات المقدره أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5% مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية، ما عدى المتغير pt فهو مستقر في المستوى حسب إختبار ADF و PP، ولكن بعد أخذ الفرق الأول استقرت السلاسل عند مستوى المعنوية 5% جميعها حسب نتائج كلا الإختبارين ADF و PP، ومنه نقول أنه في

هذه الحالة المنهجية الأفضل هي منجية التكامل المشترك باستخدام إختبار الحدود في إطار نموذج ARDL حيث إستقرت كل المتغيرات عند الفرق الأول.

2.2 تقدير النموذج بالإعتماد على منهجية نموذج ARDL:

بعد تحليل مؤشر المتغيرات المستخدم في الدراسة القياسية، وتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية والتي استقرت كلها عند الفرق الأول، سيتم فيما يلي تقديم نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك وفق منهجية ARDL حيث يتم تقدير النماذج على النحو التالي:

$$\log(LA)_t = f(\log(PAB)_t + \log(PAH)_t + \log(PMP)_t + \log(PT)_t + \log(IMP)_t)$$

حيث أن: t: عدد المشاهدات

$(PAB)_t$: الناتج الفلاحي الخام

$(PAH)_t$: مؤشر أسعار النفط

$(PMP)_t$: نصيب الفرد من الناتج

$(PT)_t$: عدد السكان

$(IMP)_t$: مؤشر أسعار الغذاء

$(LA)_t$: الفجوة الغذائية

1.2.2 تقدير نموذج الخطأ غير المقيد وإختيار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج:

قد عمدنا من خلال الدراسة إلى محاولة تغييرات فترات الإبطاء التلقائية المعدلة، والناتج عن تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL-ECM باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وتظهر نتائج من خلال الجدول التالي:

الجدول (05): إختيار فترات الإبطاء المثلى للنماذج المختارة والمقدرة:

النموذج	فترات التأخير المستخدمة		فترات التأخير المثلى $(p, q_1, q_2, q_3, q_4, q_5)$
	q_1	p_1	
النموذج	5	2	AIC (4,2,0,0,2,1)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

بعد تحديد فترات الإبطاء لجميع النماذج كما يوضحها الشكل اعلاه والتي تم إختيارها على معيار AIC حيث كان النموذج الأمثل هو Model (4,2,0,0,2,1).

وللتأكد عن وجود علاقة طويلة الأجل نستخدم اختبار الحدود وكذا جودة النموذج المقدر الأنسب بعد إخضاعه للاختبارات التشخيصية.

2.2.2 إختيار منهج الحدود Bounds test.

للكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ليتم استخدام اختبار الحدود bound test، وذلك من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطاء بقيمة إحصائية F الحرجة، وفق

الحدود التي وضعها Pesaran and al، ويتم الإختبار انطلاقا من الفرضية الصفرية والتي مفادها أنه لا توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات.

الجدول (06): نتائج اختبار الحدود للنماذج

النتيجة	f.stat	k	القيم الحرجة				النموذج
			10%	5%	2.5%	1%	
معنوية أقل من 1% أي وجود علاقة طويلة الاجل	6.569730	5	3	3.38	3.73	4.15	الحدود العليا

المصدر: مخرجات برنامج 12 eviews

بعد تحديد نتائج إختبار الحدود للنماذج كما هو موضح في جدول رقم 6، قدرت قيمة الإحصائية فيشر **f-stat** للنماذج بـ 6.569730 وهو ما يتجاوز الحدود العليا عند معنوية 1% التي وضعها peasaran، حتى القيمة 10% مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة طويلة الاجل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع وقبول الفرضية البديلة، القائلة بوجود علاقة طويلة الأجل، ويمكن بذلك القيام باختبار التكامل المشترك للعلاقة التوازنية في الأجل الطويل لجميع النماذج. انظر الملحق رقم (2).

III. نتائج الدراسة:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج والتي قمنا بإدراجها في هذه الدراسة، يتم فيما يلي تقدير نتائج التكامل المشترك وتقدير العلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل، فمن خلال النتائج المقدمة في جدول تقدير نموذج ARDL في الأجلين القصير والطويل، حيث أن تقدير العلاقة في الأجل القصير يظهر في الجزء العلوي للجدول، في حين يُظهر الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل، وبالتالي فإن النموذج المقدر يأخذ العلاقة التالية:

$$\log(LA)_t = -5.32924 + 0.7784 * \log(PAB)_t - 0.7784 * \log(PAH)_t - 0.1232 * \log(PMP)_t - 1.7123 * \log(PT)_t + 0.5756 * \log(MPA)_t \varepsilon_t$$

نلاحظ من جدول أعلاه أن قيمة **Y** كانت سالبة -1.269112 ومعنوية بقيمة قدرت بـ 0.0000 وهي أقل من 0.05 وهذا ما يشير على أن نموذج طويل الاجل يصحح أخطاء نموذج قصير الأجل في فترة قدرها سنة تقريبا. أنظر الجدول 07.

الجدول (07): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية ARDL بالنسبة لنموذج

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: DL00(LA)
 Selected Model: ARDL(4, 2, 0, 0, 2, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 1/1/22 Time: 14:42
 Sample: 2000S1 2021S2
 Included observations: 40

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.763129	2.143548	3.155112	0.0041
LOG(LA(-1))*	-1.289112	0.215585	-5.987365	0.0000
LOG(PAB(-1))	0.987085	0.276156	3.590686	0.0014
LOG(PAH)**	-0.146953	0.259302	-0.545718	0.5901
LOG(PMP)**	-0.158472	0.116181	-1.346799	0.1901
LOG(PT(-1))	-2.173136	0.677644	-3.206898	0.0037
LOG(IMPA(-1))	0.730599	0.178945	4.082808	0.0004
DLOG(LA(-1))	0.688065	0.150763	4.560687	0.0000
DLOG(LA(-2))	0.412012	0.110676	3.722693	0.0010
DLOG(LA(-3))	0.366191	0.109707	3.337802	0.0026
DLOG(PAB)	0.363843	0.232687	1.563681	0.1305
DLOG(PAB(-1))	-0.692544	0.226453	-3.058218	0.0052
DLOG(PT)	77.91886	21.38740	3.643214	0.0012
DLOG(PT(-1))	80.24007	21.34758	3.758742	0.0009
DLOG(IMPA)	1.074109	0.206624	5.198390	0.0000

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
 ** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(2)$.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(PAB)	0.778493	0.190215	4.092702	0.0004
LOG(PAH)	-0.115800	0.214766	-0.539192	0.5945
LOG(PMP)	-0.123292	0.068799	-1.388436	0.1773
LOG(PT)	-1.712328	0.541154	-3.164213	0.0041
LOG(IMPA)	0.575677	0.133009	4.328126	0.0002
C	5.329024	1.690052	3.153172	0.0042

EC = LOG(LA) - (0.7785*LOG(PAB) - 0.1158*LOG(PAH) - 0.1233*LOG(PMP) - 1.7123*LOG(PT) + 0.5757*LOG(IMPA) + 5.3290)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

ومن خلال النموذج المقدر سيتم تقديم تفسير لها في الأجلين الطويل والقصير كما يلي:

1. تحليل نتائج تقدير الأجل الطويل:

يتضح من خلال الجزء السفلي من الجدول ما يلي:

إن متغير PAB قد أثر بشكل إيجابي على LA في الأجل الطويل وذو معنوية جيد جدا عند $0.04\% (0.0004)$ وهي أقل من 5% ، حيث يؤدي زيادة 1% إلى زيادة LA بـ 0.77% .

إن متغير PAH قد أثر بشكل سلبي على LA في الأجل الطويل وذو معنوية غير مقبولة عند $59.45\% (0.5945)$ وهي أكبر من 5% ، حيث يؤدي زيادة 1% إلى نقصان LA بـ 0.11% .

إن متغير PMP قد أثر بشكل سلبي على LA في الأجل الطويل وذو معنوية غير مقبولة عند $17.73\% (0.1773)$ وهي أكبر من 5% ، حيث يؤدي زيادة 1% إلى نقصان LA بـ 0.12% .

إن متغير PT قد أثر بشكل سلبي على LA في الأجل الطويل وذو معنوية جيدة جدا عند $0.41\% (0.0041)$ وهي أقل من 5% ، حيث يؤدي زيادة 1% إلى نقصان LA بـ 1.71% .

إن متغير IMPA قد أثر بشكل إيجابي على LA في الأجل الطويل وذو معنوية جيد جدا عند $0.02\% (0.0002)$ وهي أقل من 5% ، حيث يؤدي زيادة 1% إلى زيادة LA بـ 0.57% .

2. تحليل نتائج الأجل القصير:

يتضح من خلال الجزء العلوي من الجدول ما يلي:

قياس أثر تقلبات الأسعار العالمية على فجوة الغذاء في الجزائر، باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي

للفجوات الزمنية الموسعة (ARDL) خلال الفترة (من 2000 إلى غاية 2021) (ص: 141-161)

-إن متغير PAB قد أثر بشكل ايجابي على LA في الأجل القصير وذو معنوية جيد جدا عند 0.14% (0.0014) وهي أقل من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% إلى زيادة LA بـ 0.98%.

-إن متغير PAH قد أثر بشكل سلبي على LA في الأجل القصير وذو معنوية غير مقبولة عند 59.01% (0.5901) وهي أكبر من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% إلى نقصان LA بـ 0.14%.

-إن متغير PMP قد أثر بشكل سلبي على LA في الأجل القصير وذو معنوية غير مقبولة عند 0.1901% (0.1901) وهي أكبر من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% إلى نقصان LA بـ 19.01%.

-إن متغير PT قد أثر بشكل سلبي على LA في الأجل القصير وذو معنوية جيدة جدا عند 0.37% (0.0037) وهي أقل من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% إلى نقصان LA بـ 2.17%.

-إن متغير IMPA قد أثر بشكل ايجابي على LA في الأجل القصير وذو معنوية جيدة جدا عند 0.04% (0.0004) وهي أقل من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% إلى زيادة LA بـ 0.73%.

3. نتائج إختبارات تشخيص النموذج:

نحاول التحقق من إستيفاء النموذج المقدر وفق منهجية ARDL لفروض هذه الطريقة، وكذا إختبار

الإستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج، كما يلي:

1.3 الكشف عن ملائمة وجودة النموذج:

في إطار التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تقتضي أن تتبع أخطاء النموذج التوزيع الطبيعي، والا تكون متحيزة وأن تكون مستقلة ولها أقل تباين، ويفترض التحقق من إستيفاء النموذج المقدر وفق منهجية ARDL لفروض هذه طريقة وذلك من خلال إجراء مجموعة من الإختبارات التشخيصية وهي ثلاثة إختبارات: (fatukasi، 2015، صفحة 2)

وقد جاءت النتائج كالتالي:

1.1.3 إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality test:

Test	x^2	Prob
Jarque-Bera	0.426378	0.808003

من خلال نتائج الجدول أعلاه نستنتج أن القيمة المقدرة لإحصائية كاي سكورا تساوي (0.426378) والإحصائية الإحتمالية قدرة بي 0.808003 وهي أكبر من 0.05 بنسبة لنموذج الدراسة مما يعني قبول فرضية العدم أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

2.1.3 إختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation:

Test	F-stat	Prob
Breusch-Godfrey Serial correlation LM Test	1.663657	0.2094

يظهر إختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM Test ان قيمة إختبار F تقدر بـ 1.663657 والاحتمالية لإحصائية (Prob) لإختبار F تساوي 0.2094 ومنه هي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.05. ومنه نقبل فرض العدم، بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي بالنسبة للنموذج.

3.1.3 إختبار عدم ثبات التباين Homocedasticity:

Test	F-stat	Prob
Heteroskedasticity Test ARCH	1.874826	0.1792

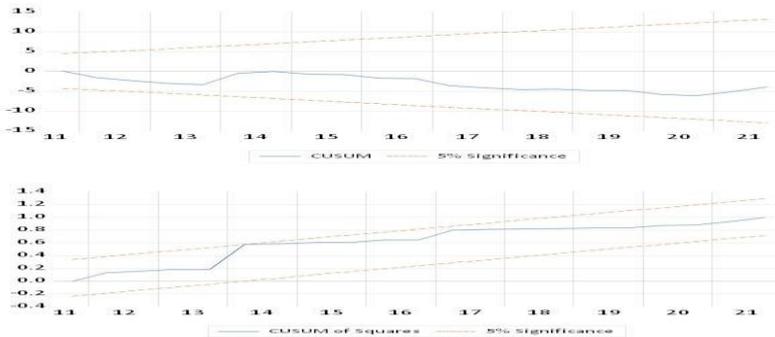
يظهر اختبار ARCH قيمة F بـ 1.874826 حيث قدرة القيمة الاحتمالية لإحصائية بـ 0.1792 وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.05 اذن نقبل فرض عدم، أي ثبات التباين بالنسبة لبواقي للنموذج. (انظر الملحق رقم 3).

2.3 نتائج إختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج:

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغير هيكلية ، قام **Peearan** بإجراء اختبارين يتم من خلالهما اختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات النماذج في الأجلين القصير والطويل، حيث يمثل الاختبار الأول في اختيار المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM، اما اختبار الثاني فهو اختبار المجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares، حيث يتحقق الاستقرار الهيكلية للمعاملات المقدره لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5% ، نرفض بذلك الفرضية الصفرية، المعلمات غير مستقرة ونقبل الفرضية البديل باستقرارها خلال فترة الدراسة.

ويتبين لنا من خلال الرسوم البيانية الموضحة أدناه، أن المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM يقع في داخل المنطقة الحرجة بالنسبة للنموذج، وهو ما يؤكد إستقرار النموذج عند مستوى الدلالة 5%، وكذلك الامر بالنسبة للمجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squared، ومنه يمكن القول بأنه يوجد إنسجام وإستقرار بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنموذج المقدر.

الشكل(06): نتائج اختبار المجموعة التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي للنموذج



المصدر: مخرجات برنامج 12 eviews

4. التفسير الاقتصادي للنتائج:

يمكن تفسير نتائج تقدير النموذج إقتصاديا في النقاط التالية:

- 2- وجود علاقة طردية وموجبة بين المؤشر العالمي لأسعار الغذاء وحجم الفجوة الغذائية: ذلك أن إرتفاع أسعار السلع الزراعية والمنتجات الفلاحية في الأسواق الدولية يؤدي عادة الى ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية التي لا تقابلها ارتفاع قيمة الصادرات لنفس الفترة الى اتساع الفجوة الغذائية والعكس.
- 3- وجود علاقة طردية بين نمو الناتج الفلاحي الإجمالي وحجم الفجوة الغذائية، بسبب عدم فعالية الإنتاج الوطني من الغذاء في مواكبة النمو في الطلب عليه وذلك راجع أساسا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي بالشكل الذي يستجيب للنمو في الطلب المحلي على الغذاء، مما يؤدي إلى زيادة الواردات لسد الفجوة بين العرض المحلي والطلب على الغذاء.
- 4- وجود علاقة سلبية بين تطور أسعار النفط العالمية وحجم الفجوة الغذائية، ذلك أن الموارد المالية المتاحة في البلد تشجع على التوسع في الإنفاق، سواء الانفاق الإستثماري أو الإنفاق الاستهلاكي، ولكن هذا الوضع في الجزائر مرهون بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية؛ وفي ظل التزايد الملحوظ والمتسارع لنمو السكان وتحول العادات الإستهلاكية للفرد الجزائري أدت الى زيادة الطلب على الغذاء محليا، هذا الطلب لم يواكبه زيادة في الإنتاج من الغذاء محليا، خاصة ما تعلق ببعض المجموعات الغذائية الواسعة الاستهلاك (الحبوب، مجموعة الحليب ومنتجاته، الزيوت، السكر)، الأمر الذي نجم عنه توسع في الفجوة الغذائية للبلد، بسبب اللجوء الى الإستيراد لتغطية الفائض في الطلب الاستهلاكي على الغذاء.
- 5- وجود علاقة عكسية بين تطور نصيب الفرد من الناتج الخام وحجم الفجوة الغذائية، ذلك أن الزيادة في دخول السكان يؤدي الى الرفاهية وتغير أذواق المستهلك، كما يشجع على الادخار والانفاق الاستثماري على حساب الاستهلاك النهائي وبالتالي تقليص حجم الفجوة الغذائية وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية.
- 6- وجود علاقة عكسية بين تطور إجمالي عدد السكان وحجم الفجوة الغذائية، ذلك أن زيادة عدد السكان يصاحبها زيادة في الانفاق الاستهلاكي والاستثماري في القطاع الفلاحي، ومنه زيادة العمالة الزراعية مما ينتج عنه زيادة في الناتج الزراعي واحلال المنتجات الفلاحية المحلية محل الواردات، وبالتالي تراجع حجم الفجوة الغذائية في البلد.

IV. الخلاصة:

إن إستمرار حالة اللا إستقرار في الأسواق العالمية للغذاء خاصة الإتجاه الصعودي للأسعار، أدى إلى طفرة تضخم في أسعار الأغذية في مختلف أنحاء العالم، مما نتج عنه زيادة انعدام الأمن الغذائي، وكانت إفريقيا والدول العربية الأكثر تضررا من مشكلة ارتفاع أسعار الغذاء عالميا؛ وفي ظل هذه الظروف عرفت واردات الجزائر من الغذاء نموا مطردا شجعه النمو السكاني المتسارع والتغير في العادات والنمط الإستهلاكي لشريحة كبيرة من السكان متوسطي الدخل، كل ذلك أدى الى تفاقم مشكلة الفجوة الغذائية، بسبب لجوء الجزائر الى تعويض الفرق بين المتاح للإستهلاك من الإنتاج الوطني وإجمالي الطلب المحلي على الغذاء بالواردات، الأمر الذي نتج عنه إتساع في قيمة الفجوة الغذائية في ظل ضعف و ركود الصادرات الغذائية، خاصة وأن أسعار المواد

الغذائية الأساسية على المستوى الدولي تخضع لعوامل وظروف غير اقتصادية مثل المضاربة وإستخدام المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي، إضافة الى زيادة الطلب وتذبذب العرض نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية التي أدت الى أزمة في أسعار الغذاء (خاصة الحبوب) على المستوى الدولي.

1.النتائج:

تركز الفجوة الغذائية في الجزائر في مجموعة محددة من المحاصيل والمنتجات الفلاحية الواسعة الإستهلاك محليا، نتيجة عدم إنتاجها كليا أو عدم كفاية المنتوج منها لتغطية الطلب المتزايد عليها، حيث تشكل واردات الحبوب والحليب ومنتجاته والزيت والسكر أعلى نسب العجز الغذائي، وبالتالي فان استمرار إرتفاع فاتورة الواردات التي لا تقابلها عائدات تصدير، عادة ما تؤدي الى استمرار توسع الفجوة الغذائية في البلد.

2.الاقتراحات:

لتخفيف حدة فجوة الغذائية في الجزائر خرجت الدراسة بالاقتراحات التالية:

-تعزيز الاعتماد على الذات لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية وخاصة الحبوب، وضرورة التقليل من التبعية الغذائية للسوق الغذائي العالمي، فعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي يعتبر ممرا للدول المصدرة للغذاء لفرض أجنداتها على الدول المستوردة للغذاء.

-الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المادية والمالية من خلال انشاء معاهد البحث والتطوير وتحسين النوع من البذور التي تتلاءم والمناخ والبيئة في الجزائر.

-انشاء بنك البذور من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من البذور والاستغناء عن الاستيراد.

-استيراد التكنولوجيا والآلات المتطورة التي تصاحب عمليات الحث والبذر والمتابعة والحصاد لضمان منتوج وفير يحقق بذلك الاكتفاء الذاتي ويقلل من اللجوء الى الواردات.

-اتباع التوسع الأفقي من خلال توسعة الأراضي الزراعية واستصلاح الأراضي للتشجير.

قائمة المراجع:

المؤلفات:

-د.رحمن حسن الموسوي. (2013). *الاقتصاد الزراعي*. عمان -الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

-عبد القادر رزيق المخادمي. (2009). *الأزمة الغذائية العالمية*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

الأطروحات:

-صفية زكريا اسماعيل عيد. (1991). دراسة اقتصادية لتطور الفجوة الغذائية للسلع الرئيسية في مصر. مصر: جامعة عين شمس.

- فيروز بوشريط. (2020). أثر تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في ظل محدودية الموارد الطبيعية-حالة الجزائر. سطيف: جامعة فرحات عباس.

التقارير:

b. e. fatukasi. (2015). *Bounds Testing Approaches to the Analysis of Macroeconomic Relationships In Nigeria* . . Nigeria: European Journal of Business and Management.

-المنظمة العالمية للأغذية والزراعة الفاو.تقرير حالة الامن الغذائي في العالم، (15, 10, 2022).

الملتقيات:

قياس أثر تقلبات الأسعار العالمية على فجوة الغذاء في الجزائر، باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي

للفجوات الزمنية الموسعة (ARDL) خلال الفترة (من 2000 الى غاية 2021) (ص ص: 141-161)

-عبدلي إدريس، جمال جعفري. (2017). الإصلاحات الفلاحية في الجزائر، واقعها، آفاقها وأثرها على تطور الناتج الفلاحي، دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2019)، الجزائر: الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر المتوسط، جامعة الجزائر

المواقع الالكترونية:

-مركز التجارة الدولية. (2022, 11 15). مركز التجارة الدولية، تم الاسترداد من <https://www.trademap.org/Index.aspx>

الملاحق:

الملحق 01: إختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج المختار والمقدر:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(LAC(1))	0.318853	0.146159	2.182235	0.0387
LOG(LAC(2))	-0.178862	0.31464	-1.39171	0.1926
LOG(LAC(3))	-0.046831	0.115363	-0.397279	0.6946
LOG(LAC(4))	-0.368181	0.169707	-3.37802	0.0026
LOG(PAB)	0.363843	0.22687	1.56361	0.1305
LOG(PAB(1))	-0.068392	0.250866	-0.272841	0.7872
LOG(PAB(2))	-0.166744	0.226453	-3.06218	0.002
LOG(PAH)	-0.146963	0.268302	-0.545718	0.5801
LOG(PMP)	-0.156472	0.116131	-1.346799	0.1901
LOG(PT)	77.918856	21.39740	3.643214	0.0012
LOG(PT(1))	1.149087	1.397159	0.113274	0.9107
LOG(PT(2))	-80.24007	21.34758	-3.758742	0.0009
LOG(MFA)	1.074109	0.208624	5.148380	0.0000
LOG(MFA(1))	-0.343510	0.232934	-1.474710	0.1528
C	6.763129	2.143546	3.156112	0.0041
R-squared	0.966938	Mean dependent var	8.813691	
Adjusted R-squared	0.979468	S.D. dependent var	0.418263	
S.E. of regression	0.050077	Akaike info criterion	-2.506398	
Sum squared resid	0.090230	Schwarz criterion	-1.873069	
Log likelihood	65.12797	Hannan-Quinn criter.	-2.277406	
F-statistic	113.0700	Durbin-Watson stat	1.563873	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق 02: باختيار التكامل المشترك للعلاقة التوازنية في الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(LAC(1))	-0.2691129	0.1142946	-2.1759112	0.0341
LOG(LAC(2))	-0.2691129	0.1142946	-2.1759112	0.0341
LOG(LAC(3))	-0.2691129	0.1142946	-2.1759112	0.0341
LOG(PMP)	-0.1264722	0.1151191	-1.3346799	0.1807
LOG(PAB)	0.363843	0.22687	1.56361	0.1305
LOG(LAC(1))	0.318853	0.146159	2.182235	0.0387
LOG(LAC(2))	-0.178862	0.31464	-1.39171	0.1926
LOG(LAC(3))	-0.046831	0.115363	-0.397279	0.6946
LOG(LAC(4))	-0.368181	0.169707	-3.37802	0.0026
LOG(PAB)	0.363843	0.22687	1.56361	0.1305
LOG(PAH)	-0.146963	0.268302	-0.545718	0.5801
LOG(PMP)	-0.156472	0.116131	-1.346799	0.1901
LOG(MFA)	1.074109	0.208624	5.148380	0.0000
LOG(MFA(1))	-0.343510	0.232934	-1.474710	0.1528
C	6.763129	2.143546	3.156112	0.0041

* p-values comparable with Levin distribution.
** Variable interpreted as $\ln(D_{i,t})$

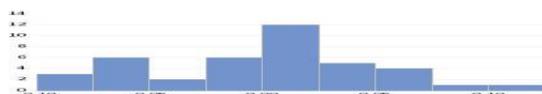
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(PAB)	0.778493	0.190216	4.092702	0.0004
LOG(PMP)	-0.133299	0.086799	-1.5389436	0.1274
LOG(PAB)	0.778493	0.190216	4.092702	0.0004
LOG(PMP)	-0.133299	0.086799	-1.5389436	0.1274

EC = LOG(LA) - 0.7796*LOG(PAB) - 0.1456*LOG(PMP) - 0.1239*LOG(PMP)

F-Bounds Test	Value	Signif.	Asymptotic	IC(1)	IC(2)
F-statistic	6.569730	10%	n=1000	3.97	3.97
K	6	5%		3.97	3.97
		1%		3.97	3.97

Actual Sample Size: 40

الملحق رقم 03: اختبار التوزيع الطبيعي



Statistic	Value
Mean	0.05434
Standard Deviation	0.44499
Minimum	-0.84499
Maximum	0.84499
Skewness	0.44499
Kurtosis	0.44499
Jarque-Bera	0.426376
Probability	0.000000

الملحق رقم 04: اختبار الارتباط الذاتي

Brausch-Godfrey Serial Correlation LM Test
Null hypothesis: no serial correlation at up to 1 lag

Statistic	1.863652	Prob. F(1,243)	0.17024
Obs*R-squared	2.933016	Prob. Chi-Square(1)	0.10723

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARCH
Date: 11/1/22 Time: 14:43
Sample (adjusted): 2002S2 2021S2
Included observations: 39
Pre-sample missing values lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
L.OB(LAC1)	-0.144510	0.165564	-0.781183	0.43566
L.OB(LAC2)	-0.000000	0.000000	0.000000	0.99999
L.OB(LAC3)	-0.000000	0.000000	0.000000	0.99999
L.OB(LAC4)	-0.000000	0.000000	0.000000	0.99999
L.OB(LAC5)	-0.000000	0.000000	0.000000	0.99999
L.OB(LAC6)	-0.000000	0.000000	0.000000	0.99999
L.OB(LAC7)	-0.000000	0.000000	0.000000	0.99999
L.OB(LAC8)	-0.000000	0.000000	0.000000	0.99999
L.OB(LAC9)	-0.000000	0.000000	0.000000	0.99999
L.OB(LAC10)	-0.000000	0.000000	0.000000	0.99999
L.OB(LAC11)	-0.000000	0.000000	0.000000	0.99999
L.OB(LAC12)	-0.000000	0.000000	0.000000	0.99999
L.OB(LAC13)	-0.000000	0.000000	0.000000	0.99999
RESIDC(1)	0.000000	0.272315	0.000000	0.99999

R-squared	0.054822	Mean dependent var	1.05E+14
Adjusted R-squared	-0.029255	S.D. dependent var	1.00E+14
S.E. of regression	0.000000	Akaike info criterion	-8.795763
Sum squared resid	65.45841	Schwarz criterion	-8.710452
Log likelihood	65.45841	Hannan-Quinn criter.	-8.765154
F-statistic	0.110410	Durbin-Watson stat	1.962008
Prob(F-statistic)	0.898858		

الملحق رقم 05: اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.874826	Prob. F(1,37)	0.1792
Obs*R-squared	1.880863	Prob. Chi-Square(1)	0.1702

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/1/22 Time: 14:43
Sample (adjusted): 2002S2 2021S2
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.001761	0.000586	3.002365	0.0048
RESID^2(-1)	0.220178	0.160803	1.369243	0.1792

R-squared	0.048227	Mean dependent var	0.002250
Adjusted R-squared	0.022504	S.D. dependent var	0.002937
S.E. of regression	0.002904	Akaike info criterion	-8.795763
Sum squared resid	0.00312	Schwarz criterion	-8.710452
Log likelihood	173.5174	Hannan-Quinn criter.	-8.765154
F-statistic	1.874826	Durbin-Watson stat	1.962008
Prob(F-statistic)	0.173178		

المصدر: مخرجات برنامج 12 eviews